الخطة التي عرضها وزير الخارجية الأميركي، جيمس بايكر، على رئيس الوزراء الإسرائيلي، يتسحاق شمير، والمتعلقة بتأخير طلب الحصول على ضمانات قروض أميركية لتوطين المهاجرين من اليهود السوفيات[1]

[1991/9/16]

ويتضمن الاقتراح الأميركي الذي عرضه بيكر ستة نقاط.. في حال وافقت اسرائيل على تأخير طلبها بضمانات للمساعدة بعشرة مليارات دولار في السوق المصرفية فإن الحكومة الأميركية تلتزم بـ:

أولاً: العمل مع الكونغرس في كانون الثاني المقبل لتبني نص القانون الملائم.

ثانياً: عدم طلب مهلة جديدة في كانون الثاني.

ثالثاً: إعادة تأكيد دعمها الآن لمبدأ المساعدة على استيعاب المهاجرين.

رابعاً: حسبان كلفة هذه المساعدة للخزينة الأميركية بالطريقة "الأكثر عقلانية ممكنة" لتجنب احتجاجات دافعي الضرائب.

ويذكر في هذا الاطار ان قانوناً أخيراً صدر وهو يفرض انشاء احتياط مسجل في الموازنة في حالة عدم تسديد الدائن لدينه وعندها فإن الضمانة تصبح على عاتق وزارة المالية الأميركية مباشرة ودافع الضرائب. لكن الحكومة الأميركية حرة في حسبان الاحتياط.

خامساً: ايجاد وسيلة لتعويض اسرائيل على تراكم الفوائد الذي يتسبب به تأخير أربعة أشهر.

سادساً: محاولة الحصول على دعم دول أخرى استيعاب اليهود السوفيات.

---

[1] **المصدر**: السفير، بيروت، 1991/9/18.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/